اسلوب التنازع
بين شكلية التركيب ومقصدية المتكلم

الدكتور علي خليف
كلية الاداب - جامعة
بغداد
قسم اللغة العربية

مقدمة

تعد اللغة وسيلة من جملة وسائل التفاهم بين البشر ، تبحث عن أقصر الطرق لإيصال هدفها ، وتحاول قدر ما أمكن الابتعاد عن التعقيد.

وقد دارت كثير من البحوث والدراسات والمؤلفات حول اللغة ، وأغراضها ،ونشأتها ،وعلومها ،وكل ما يتعلق بها ، ولعلّ علم النحو يعد واحداً من أبرز العلوم التي اعتنى به العلماء، وتناولوا موضوعاته بالبحث والدراسة ، حتى خرجت موضوعاته عن الغرض الذي وجدت من أجله، بعد دخول المنطق والفلسفة في اطار البحث والدراسة، فضلاً عن إلاغراق في الفرضيات القياسية مما أدخل صوراً وتراكيبَ في داخل بنية اللغة من غير الأخذ بالسياقات الكلامية المبنية على الذوق والسماع اللغوي من مصادر اللغة ،فكثرت الأبواب وتشعبت مداخلها.

وعلى الرغم من أنّ ذلك يعدّ حراكاً لغوياً يثري اللغة ويحاول أن يكشف أسرارها فإنّه في الوقت نفسه أدخل التعقيد والغموض عليها. لذلك عندما ندرس ونسلط الضوء على واحد من الموضوعات النحوية التي تناولها العلماء القدماء والمحدثون بالدرس والتمحيص فإنّنا نحاول الإشارة إلى أنَّ موضوعة التعقيد في اللغة لم تكن من جوهرها وإنَّما هي بسبب ما أُدخل

عليها من افتراضات وقياسات، ولاسيَّما في علم النحو ، ومن هنا يبرز (التنازع) بوصفه أحد الموضوعات التي أثقلها الدارسون بالفرضيات والافتراضات التي هي خارج صميم اللغة ، أو بمعنى أدق خارجة عن صميم هذا الموضوع الذي يعد لوناً من ألوان التفاهم بين المتكلمين، إذ على الرغم من كثرة الدراسات في هذا الموضوع فإنّها لم تمس جوهره واخذت تردد ما قاله القدماء وتنسج على منواله من خلال بعض المحاولات التي حاولت لفت الانتباه إلى هذا الموضوع وبعضها وصل إلى حد التطرف تمثلت في محاولة ابن مضاء القرطبي(٥٩٢ هـ) الذي طالب بإلغائه من موضوعات علم النحو، وبعض المحدثين طالب بإلغاء بعض أساليبه الافتراضية، غير أنّ كل تلك المحاولات لم تركز على مضمون هذا ألاسلوب على وفق غاية اللغة بوصفه أحد صيغ التفاهم بين المتكلمين.

ومن هنا يأتي هذا البحث ليكشف عن ماهية (التنازع)، وهل المتكلم بحاجة إليه ليوصل غرضه إلى السامع؟. وهل نواميس اللغة وطرائقها تتطلب مثل هذه الأساليب؟ وهذا البحث لايعني أنّه وضع (التنازع) في مساره اللغوي الصحيح متجاهلاً أثر ودور الذين درسوه من قبل ، ولكنه يحاول أن يحلل هذه الموضوعات ليصل إلى نتيجة علمية تستند إلى أسس البحث الذي ينطلق من اللغة وإلى اللغة، ويرجع الموضوع إلى براءته اللغوية قبل أن يصل إلى تعقيدات المنظّرين الذين أدخلوا فيه كثيرا من الصور والأساليب التي لاتمت إلى منطق اللغة بصلة، ممّا يعد من أخطر العوامل والأسباب التي أدت إلى ظاهرة التعقيد والغموض في اللغة.

التنازع في المنظور اللغوي والاصطلاحي

التنازع في المنظور اللغوي لايتعدى كونه يدل على الإختلاف والتخالف والتخاصم (١).
فهو من الناحية الصرفية على وزن (تفاعل)، ومن الناحية اللغوية يحمل معنى التخاصم والتجاذب (٢).
وهذا المنظور الصرفي أضفى ببنائه على صياغة المعنى الاصطلاحي الذي يشير إلى معنى التجاذب والتخاصم ، وأمّا فيما يخص العوامل النحوية، فقد عرفه النحويون باساليب وتعابير مختلفة في الصياغة ولكنها تدل على معنى واضح ودلالة واضحة تؤدي المقصود منها ، فسيبويه (١٨٠ هـ) يشير في كتابه إلى موضوع التنازع بعنوان : ((هذا باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به))(٣).
على أن المَّبرد (٢٨٥ هـ) يرى أنّه ((الاخبار في باب الفعلين المعطوف أحدهما على الاخر وذلك قولك (ضربت وضربني زيد)) (٤).
أما ابن هشام الأنصاري (٧٦٦ هـ) فقد عرفه بأنه ((أن يتقدم فعلان متصرفان أو اسمان يشبهانهما أو فعل متصرف واسم يشبهه ويتأخر عنهما معمول غير سبب مرفوع وهو مطلوب لكل منهما من حيث المعنى))(٥) .
وفي العصر الحديث تناوله المحدثون الذين لم يبتعدوا عما قال به القدماء وإنما كان التغيير في التعبير الاسلوبي للتعريف ، فقد عرفوه: بأنه ما يشتمل على فعلين متصرفين مذكورين ،أو على اسمين يشبهانهما في العمل، أو على فعل واسم يشبهه في العمل ، وبعد الفعلين وما يشبههما معمول مطلوب لكل من الاثنين السابقين(٦).
ويبدو من ذلك أن موضوع التنازع يدور على عاملين يتنازعان على معمول ، وكل عامل يطلب المعمول لنفسه .
وهناك تفصيلات متعددة لاسلوب التنازع من حيث أركانه وشروطه فصَّلها العلماء تفصيلا كبيرا ، مما لامجال لذكره في هذا البحث الذي يركز على فلسفة التنازع بمفهومها العام ، وقابليته على أن يكون اسلوبا لغويا يؤدي الغرض المراد من استعماله (٧).

اما ابن مضاء القرطبي فرأى أن النحاة يتكلفون في هذا الجانب ، فيرفضون أساليب العرب، و يضعون مكانها أساليب لا تعرفها العربية، فإنهم يرفضون في باب التنازع صورًا من التعبير دارت على ألسنة العرب، ذلك أنهم قد يعبرون بعاملَين، ثم يأتون بعدهما بمعمول واحد على نحو ما نرى في مثل (قام و قعد إخوتك) و قول علقمة(٨):

رِجَالٌ فَبَذَّتْ نَبْلَهُمْ و كَلِيْبُ

تَعَفّقَ بِالأَرْطَى لَهَا و أَرَادَهَا

و قد رفض النحاة هذه الصورة من التعبير؛ لأنه لا يصح أن يجتمع عاملان على معمول واحد، أو كما يقولون: لا يصح أن يجتمع مؤثران على أثر واحد، فإما أن نعمل الأول و نضمر في الثاني، أو نعمل الثاني و نضمر في الأول. اختار الكوفيون إعمال الأول لسبقه، و اختار البصريون إعمال الثاني لقربه، فهم يطلبون من صاحب المثال الأول أن يقول: (قام و قعدوا إخوتك) أو يقول: (قاموا و قعد إخوتك) و يطلبون من علقمة أن يقول: (تعفقوا .... و أرادها رجال .... و كليب) و هي جمع كلب أو يقول: (تعفق ... و أرادها رجال ... و كليب).

و على هذه الصورة يرفض النحاة أساليب العرب، و يضعون مكانها أساليب أخرى تسوغها لهم فكرة العامل. وأن الاستمرار في درس هذا الباب يطلعنا على مدى تكلفهم(٩).

ونجد ابا حيان (٧٤٥ هـ) يذهب إلى أن فكرة العمل تخضع للكثرة والقلة بمعنى ماهو مسموع عن العرب ، ويرى أن إعمال الأول قليل، و مع قلته لا يكاد يوجد في غير الشعر، بخلاف إعمال الثاني فإنه كثير الاستعمال في النثر و النظم. و قد تضمنه القرآن المجيد في مواضع كثيرة، منها قوله تعالى: { يَسْتَفْتُوْنَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيْكُمْ فِيْ الكَلاَلَةِ ...} [النساء: ١٧٦]، و قوله تعالى: { آتُوْنِيْ أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا}} [الكهف: ٩٦(١٠) ويرى ذلك الرضي (٦٨٨ هـ) ايضا فيقول: ((إعمال الثاني أكثر في كلام العرب بالاستقراء. و كل ما جاء من أساليب التنازع في القرآن فإنما أعمل فيه الثاني و أهمل الأول، على ما هو المختار عند البصريين و لو أعمل الأول لأضمر في الثاني ما يطلبه عند الجميع)).(١١) .

ويبدو أن ذلك من باب البحث عن التذوق اللغوي والاحساس بتراكيب الالفاظ .

لذلك يرى بعضهم أن باب (التنازع) من أكثر الأبواب النحوية اضطرابا، و تعقيدا، و خضوعا لفلسفة عقلية خيالية ليست قوية السند بالكلام المأثور الصحيح، بل ربما كانت مناقضة له، فأما الاضطراب فيبدو في كثرة الآراء و المذاهب المتعارضة التي لا سبيل للتوفيق أو التقريب بينها(١٢).

بل وصل الأمر ببعضهم إلى أن يطالب بحذفه من موضوعات النحو، فيعده من افتراضات البصريين و الكوفيين ، و أنه حري بأن يحذف من النحو، إذ يعرض صورًا من التعبير لا تجري في العربية ،و لا نطق بها العرب ، لا هي و لا قواعد الإضمار التي اجتلبت الأمثلة تطبيقا عليها(١٣).

وربما قاد الجانب الصناعي والبحث عن ربط التراكيب على وفق المنظومة النحوية وقوالبها المحكمة النحاة إلى تطويع المعاني على وفق التراكيب ، بمعنى أن ظلال الانصياع المعنوي لسلطة التركيب جعلت مثل هذا الاسلوب ينحرف في بعض انسيابيته الكلامية ، بحيث لاتعطي الغرض من إيجاده في بعض الاحيان ، فالمتكلم يوّلد الالفاظ ويربطها مع بعض ليعطي دلالة مقصودة ، ولاينظر إلى ما يريده العلماء لينظروا لأسلوب لغوي وجدوه ورصدوه في كلام العرب ، وانما مطلب المتكلم وغايته ومقصده إيصال الدلالة إلى السامع.

لذلك تظهر تراكيب يخيل للعلماء أنها جامدة على هذا النسق القواعدي الذي لايقبل التحطيم المعنوي لسبر أغوار التركيب، فتناقض الفعل ، وترددة ،لابد أن يحمل معنى ، وهذا المعنى اللغوي لايتولد من وحي أفكار الباحثين عن القواعد لإملاء العوامل ووضعها في أماكنها ليأتي التركيب على نسق قواعدي يتطابق مع كلام العرب حتى يوصف بأنه كلام فصيح، وإنما يتحصل من غاية المتكلم ، فاختيار البصريين للعامل الثاني لقربه من المعمول ، واختيار الكوفيين للعامل الاول ، وعلى فرضية إضمار كل ما يحتاج إليه عمل يراعي بنية التركيب أكثر مما يراعي المعنى.

فمثل هذا الاختيار يندرج في خانة الاختيار الصناعي التركيبي الذي لايركز على الجانب الدلالي .
وعلى الرغم من أن المعمول المتنازع عليه من قبل العاملين قد يظهر المضمور (١٤). فان ذلك لايعني السماح بجمع العاملين المتناقضين وتسليطهما على معمول واحد من غير أن نظن ظنا أن المتكلم قد قصد فسحة زمنية بين العاملين ، من نحو (قعد وقام زيد). بل وصل الامر بأن يتنازع أكثر من عاملين على معمول واحد ، من نحو (كما صليت وباركت وترحمت على ابراهيم)، و (على ابراهيم) مطلوب لكل واحد من هذه العوامل الثلاثة ، يضاف إلى ذلك أن النحويين قد أبعدوا من باب التنازع قول امرئ القيس: ((١٥).

ولو أنَّ ما أسعى لأدنى معيشة
كفاني –ولم أطلب –قليل من المال

من حيث إنه يشترط في باب التنازع أن يكون العاملان موجهين إلى شيء واحد مع بقاء المعنى صحيحا ، وقد اطنب ابن هشام في توضيح ذلك بفلسفة لغوية يغلب عليها الجانب المنطقي (١٦) .
ويبدو أن ادخال أداة الشرط (لو) التي تدل على امتناع الشيء؛ لامتناع غيره قد اضفى بظلاله على إخراج النحاة لمثل هذا الشاهد من باب التنازع ،وهو مايفتح الباب واسعا أمام ما استدل به النحاة على التنازع بما جاءوا به من شواهد وأمثلة.
فالعاملان موجودان ، والمعمول موجود ، وكل مافي الأمر أن الأداة النحوية قد أغلقت الباب بوجه الشاهد من الدخول باسلوب التنازع ، والعودة إلى الجدل بين المدرستين الكوفية والبصرية وتنازعهما على من هو العامل في المعمول يعطي مؤشرا للبحث عن صحة التركيب ، والبناء العام للجملة العربية ، وما ينسحب على ذلك من الحديث عن العامل والمعمول ، وماهية العامل ، وماهية المعمول (١٧).
وذلك مبني على الأساس البنيوي الذي وضع النحاة في ضوئه أسس وقواعد النحو العربي بالنظر إلى مكونات الجملة العربية التي تستند إلى عنصرين مهمين لاغنى عنهما ، وهما (المسند والمسند إليه) ، فالجملة الاسمية تتالف

من المبتدأ الذي هو مسند إليه ، ومن الخبر الذي هو المسند ، على أن الجملة الفعلية يكون الفاعل ونائبه هو المسند إليه، والفعل هو المسند ، وكل ركن من هذين الركنين يوصف بأنه العمدة، فلا تقوم الجملة إلا به وباقي مكملات الجملة تسمى (فضلات) ، إذ يمكن لتركيب الجملة أن يستغني عنها. وفي ضوء ذلك نجد أن الالفاظ المفردة تتكون منها الجملة ، أو التراكيب النحوية.والجملة في حقيقة الأمر هي أقصى مايبحث عنه النحاة على وفق نظرية العامل، فلم يتخطوا ذلك إلى البحث عن أكبر من مستوى الجملة كالاسلوب ،وهم في ذلك يجرون وراء صحة التركيب ، ليستطيعوا من خلاله وضع قواعدهم التي من خلالها يقومون بعملية المسح الشامل لكلام العرب، وإذا تعدى بحثهم إلى المعنى فان ذلك يقف عند حد المعنى الوظيفي النحوي الذي يتعلق بالابواب النحوية كالفاعل والمفعول وما شابه ذلك.

والمهم من كل ذلك أن المعنى الاصطلاحي يشير إلى أن هناك عوامل، بغض النظر عن عددها ، تتنازع في جذب المعمول إليها ليدخل في السلسة التركيبية النظامية التي تعطي المعنى المراد ، وهذا مايحتم التسليم بسلطة التركيب وقواعده الصارمة ، التي تبحث عن نظام الالفاظ المبني على أصل فكرة العامل ، بوصفه الثابت الذي لايجوز تخطيه حتى لو اضطر إلى اللجوء إلى اسلوب التقدير.

ومهما يكن من امر، فان البحث على وفق المعنى ومحاولة استحضار المعنى عند النظر إلى كل تركيب -ومن ذلك التنازع- سيفصح عن كثير من الاحتمالات والفرضيات التي تكتشف حقيقة التنازع ، وأي موضوع نحوي اخر تسيطر عليه التركيبية.

شكلية التنازع ومقصديته

الكلام الذي يبوب على وفق قالب نظري لتوليد تراكيب متعددة ومن ثم القياس عليه يمكن أن يبقى أسير الأصل الأول ، حتى لو تعددت أمثلته وشواهده، ويأخذ التحليل الدلالي جوهره من ذلك الأصل بغض النظر عن تعددية الشاهد.

فعندما يذهب النحاة إلى أن (قام وقعد زيد) أصل في تنازع عاملين على معمول واحد، تكون الفرضية الأصلية التي يجب القياس عليها في كل مثال أو تركيب يرد على هذا النحو، من مثل (ضحك وبكى زيد)، و (وقفت وسار زيد) ، وهذا في حقيقة الأمر لا إشكال فيه من حيث ما قرره النحاة على وفق قواعدهم واستنباطهم الذي يراعي الشكلية الظاهرية لبناء التراكيب ، غير إنَّ الأشكال المعنوي حاضر من خلال النظر إلى دلالة الفعلين، تلك الدلالة التي تصل إلى حد التناقض ، فمن غير الممكن أن يكون المتكلم قد قصد قيام المعمول بفعلين متناقضين في آن واحد وقيامه بحركة متناقضة ، من نحو القيام والقعود، أو البكاء والضحك ، أو الوقوف والسير، وعلى هذا النحو تقف الفرضية عند حد المقصدية ، وتتنازع الشكلية مع المقصدية بكون (زيد) قد (قام) وبعد ذلك (قعد) ، أو يحمل العطف الدلالة الفاصلة ، أو الدلالة الزمنية التي تحمل التشريك في العمل ولكن مع تساهل في الزمن. وعلى هذا النحو وقع النحاة في خطأ الشكلية والمقصدية، فاخذوا من مثل (كما صليت وباركت وترحمت على ابراهيم) وأدخلوه في باب التنازع، وهذا لاغبار عليه من الناحية القواعدية والشكلية، ولكنها كلها أي (العوامل) ِتدل على معنى عام وشامل وهو الدعاء ولاتوجد دلالة متناقضة تفصل بين كل منهما .

فثمة فرق كبير بين هذا المثال وبين (قام وقعد زيد)، فهنا فعلان متناقضان في دلالتهما ، فهما يشيران إلى عملين متناقضين يستلزمان حركتين متناقضتين ، في حين أن (صليت وباركت وترحمت) لاتستلزم حركات متناقضة، أو تشير إلى مايدل على التناقض، فالاشكالية -اذن- تكمن في التناقض الدلالي.

ولعل اهتمام النحاة انصب على الجانب الشكلي أكثر من الجانب الدلالي ، وهذه هي المشكلة التي جعلت الصناعة النحوية يغلب عليها الطابع البنائي، الذي يعني بالتركيب والقوالب وليس المفاهيم الدلالية.

إنَّ الاغراق في الصناعة النحوية والجري وراء التقدير لاسعاف البناء القواعدي جعل بعض النحاة يقيسون ويفترضون حتى لو أدى ذلك إلى عدم الاعتداد بأي كلام مهما بلغ شانه ، فعلى سبيل المثال التوضيحي قولهم: (ما توفيقي إلا بالله) يرى بعضهم أن أهل اللسان يستقبحون نسبة الفعل إلى الفاعل بالباء ، على فرضية (ضربني بزيد) وبحسب هذا الراي أنَّ فاعل التوفيق هو الله تعالى ، والأفضل أن يقال: (وماتوفيقي إلا من الله)، مع أن عبارة (ما توفيقي إلا بالله) وردت في القران الكريم على لسان شعيب (ع) في قوله تعالى: (قال يا قوم أرأيتم إن كنت على بينة من ربي ورزقني منه رزقا حسنا وما أريد أن أخالفكم إلى ما أنهاكم عنه إن أريد إلا الاصلاح ما استطعت وماتوفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب)(هود/٨٨).

مع أنه على أقيستهم يمكن تفسير ذلك على تقدير مضاف، و التوفيق مصدر مبني للمجهول والتقدير (وما كوني موفقا إلا بمعونته وتوفيقه)، أي الله سبحانه وتعالى .

ثم ما الضير من جعل الباء للاستعانه بدلا من تقدير (من) ؟(١٨)

ويظهر من ذلك أنه من المتعذر الربط بين(توفيقي بالله) و(ضربني بزيد)، لاختلاف المعنى الدلالي بين الجملتين، ولكن الافتراض النحوي والجري وراء التكلف التقديري جعل بعض النحاة يقدمون البناء اللغوي أو التركيبي على المعنى، على أن عدم التقدير في فهم البناء اللغوي العام أفضل من التقدير.

وعلى الرغم من أن مراعاة الدلالة النحوية للتركيب ماثلة في الدرس النحوي فإن ذلك لم يمنع النحاة من تطويع الدلالة للشكل ، والشواهد في ذلك كثيرة ، من نحو (خرق الثوب المسار). (١٩).

فالقاعدة محددة في قيود وتعريفات وضوابط ، غير أنه من المفروض أن تأخذ هذه القواعد أن الأصل في الكلام هو لتوضيح الفائدة.

وإذا كان البناء اللغوي العام يستند إلى نظام قواعدي محكم فإن ذلك لايعني أنه يتذوق اسلوب الكلام وانسيابيته الاسلوبية، كما حددتها مفهومية

الاتصال أو السليقة اللغوية التي تحاول قدر الامكان الابتعاد عن الغموض والتعقيد في البناء اللفظي، فممكن أن يكون باب التنازع من باب الاقتصاد في الالفاظ ويحاول المتكلم أن ينحو ذلك، و المعمول المتنازع عليه يأتي في أصل وضعه مرتبطا بالاصل ، فالمتكلم لايعرف شيئا، أو خالي الذهن عن هذا التنازع الذي يقول به النحاة ، وإنما قاله إسترسالا، أو بشكل عفوي لايخضع للاستثقال النطقي ، أو التعقيد التركيبي، أو الوقوع في اللبس، ولكن جاءت التوجيهات النحوية لتشكل إطارا للصناعة النحوية التي لابد أن تخضع لقواعد وضوابط تلتمس توجيها وتفسيرا لكلام العرب أو المرصود من هذا الكلام (٢٠).

إن النظر إلى البنية العميقة العقلانية التي لاتظهر من دون بنية سطحية متنوعة تعطي تفسيرا معقولا لاسلوب التنازع ، وذلك من خلال العلاقات الذهنية ، وربط العامل بالمعمول ،واستتار الضمير ، واظهار الاسم ، والتشريك الذي خضع له العاملان بسبب العطف كما في (قام وقعد زيد). فالعاملان مختلفان والمعمول واحد،أحدهما بلاشك سيكون الضمير المستتر الذي في (قام) ويعود إلى (زيد) الذي بظهوره حصر المعمول به،على أن معمول (قعد) سيكون (زيد)، وبغض النظر عن الرتبة المتقدمة و المتاخرة فان المعنى يستلزم ذلك، لاسيما إذا نظرنا إلى البناء العام على كونه جملتين منفصلتين معطوفتين بعضهما على بعض.

إن حصر القيام والقعود بمعمول واحد جعل العلماء يوجهون هذا الاسلوب توجيها يستند إلى الصناعة النحوية التي أدت إلى تنازع المدرستين الكوفية والبصرية في من هو العامل الذي سلط عمله على المعمول؟.

فتكون بذلك الصنعة بادية في ما قام به العلماء العرب ، ليس في هذا الباب وإنما في كثير من الابواب النحوية ، لايجاد العلل لما نطقت به العرب على وفق سجيتها ، وهذا يبدو واضحا في كلام الخليل: (١٧٥ هـ) عندما يقول((إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها ، وقام في عقولها علله وإن لم ينقل ذلك عنها وعللت بما عندي إن علة لما عللته منه، فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست وإن يكن هناك علة غير ما ذكرت فالذي ذكرته محتمل أنه علّة، ..فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هي أليق مما ذكرت بالمعلول فليأت بها)). (٢١)

وبناء على ما تقدم ، يظهر أن الجري وراء التعليل يعد من صلب الدرس النحوي عند العلماء العرب، فلابد من إيضاح للنسق الكلامي الذي يؤخذ من متكلم فصيح مع الادراك التام أن هذا الفصيح قد تكلم على سجيته وسليقته ، حتى لو كان هناك علة فإنها في عقول المتكلمين من حيث أنهم يعرفون من مواقع كلامهم كما عبر عن ذلك الخليل .
لذلك وقف العلماء عند العوامل التي تتنازع على معمول واحد، وحددوا الفعلين بالمتصرفين، وهذا واضح عند سيبويه فيستشهد على العنوان بـ (ضربت وضربني زيدٌ)و (ضربني وضربت زيداً) وقال: (العامل في اللفظ أحد الفعلين) (٢٢).
وتبع سيبويه المبرد، فقال : ((إذا قلت: ضربني وضربت زيداً» أضمرت الفاعل في «ضربني» مضطراً قبل ذكره، لأنه لا يخلو فعل من فاعل فإن أخبرت عن زيد على قول النحويين قلت: الضاربي والضاربه أنا زيدٌ ، ليكون الفعل غير متعدٍ كما كان في الفعل قبل الإيجاز) (٢٣) ثم يستشهد بما أورده سيبويه(ضربت وضربني زيدٌ) (٢٤).
أما ابن مالك فيقول في شرحه لقوله (إن عاملان)((إنما قلت عاملان ولم أقل فعلان ليدخل في قولي تنازع فعلين كقوله تعالى (ءَاتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا)) وتنازع اسم وفعل نحو (فَيَقُولُ هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ((الحاقة/ ١٩) وتنازع اسمين نحو قول الشاعر(٢٥):

عهدتُ مغيثاً مغنياً من أجرته
فلم أتخذ إلا فناءك موئلا

وأشار سيبويه إلى أن العمل للأقرب لقرب جواره ، وسوّغ أن المعنى لا ينتقض، وأن المخاطب قد عرف أن الأول قد وقع بزيد (ضربت وضربني زيدٌ) (٢٦) واستشهد - تأييداً لهذا - بقوله تعالى(وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ) (الاحزاب/ ٣٥) فاسما الفاعل (الحافظات) و (الذاكرات) لم يعملا فيما عمل فيه الأولان (الحافظين و الذاكرين) استغناءً عنه، ومثله في الشعر(٢٧):

نحن بما عندنا وأنتم بما
عندكم راضون والرأي مختلف

والتقدير:(نحن راضون بما عندنا) وهذا ظاهر من قوله: وأنت بما عندك راضٍ.. ويؤيد كلامه بتعدية حرف الجر فيكون للأقرب كما في قولك:(شَّنت بصدره وصدر فلان) فجرّ الأقرب لأن الباء هي الأقرب إلى الفعل ولا ينتقض المعنى(٢٨).
ولكن يقبح عند سيبويه إعمالهم الأقرب إذا لم ينقض معنى، كقول الفرزدق(٢٩)

ولكن نصفاً لو سَبَبْتُ وسبَّني
بنو عبد شمس من مناف وهاشم

فالعمل عند سيبويه للأقرب، وهذا ما صّرح به المبَّرد في المقتضب إذ قال:((هذا باب من إعمال الأول..) إلى أن يقول: (فهذا اللفظ هو الذي اختاره البصريون، وهو إعمال الآخر في اللفظ، وأما في المعنى فقد يعلم السامع أن الأول قد عمل كما عمل الثاني فحُذف لعلم المخاطب)) (٣٠)
ويستشهد بما استشهد به سيبويه، ويعلل سبب اختيار البصريين فيقول: ((وإنما اختاروا إعمال الآخر لأنه أقرب من الأول))(٣١) ويضيف: وقد حملهم قرب العامل على أن قال بعضهم: «هذا جحر ضبٍّ خربٍ» وإنما الصفة للجحر، فكيف بما يصح معناه؟(٣٢)لكن هذا كله لم يمنع المبردَ من تجويز إعمال الأول، يقول(ولو أعملت الأول كان جائزاً أحسن)(٣٣).
وعند النظر إلى ماقاله العلماء في باب التنازع وفلسفته المبنية على تجاذب العامل المتعدد للمعمول نجد فيه الأغراق في الشكلية التركيبية كما هو مبين بشكل اخر على ما تقدم من اقوال العلماء والذي نجده في قول ابن هشام: ((أن مثال تنازع العاملين معمولا واحدا قوله تعالى: (آتوني أفرغ عليه قطرا)، وذلك لأن (آتوني) فعل وفاعل ومفعول يحتاج إلى مفعول ثان، و(أفرغ) فعل وفاعل يحتاج إلى مفعول ، وتأخر عنهما (قطرا) وكل منهما طالب به. ومثال تنازع العاملين أكثر من معمول (ضرب وأكرم زيد عمرا)

، ومثال تنازع أكثر من عاملين معمولا واحدا (كما صليت وباركت وترحمت على ابراهيم)، ف (على ابراهيم) مطلوب لكل واحد من هذه العوامل الثلاثة .

ومثال تنازع أكثر من عاملين أكثر من معمول قوله عليه الصلاة والسلام: (تسبحون وتحمدون وتكبرون دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين)(٣٤)، ف (دبر) منصوب على الظرفية ، و(ثلاثا وثلاثين) منصوب على أنه مفعول مطلق ، وقد تنازعهما كل من العوامل الثلاثة السابقة عليهما.

وإذا تقرر هذا فنقول : لاخلاف في جواز إعمال أي العاملين أو العوامل شئت ،وإنّما الخلاف في المختار ، فالكوفيون يختارون إعمال الأول لسبقه والبصريون يختارون اعمال الأخير لقربه)).(٣٥).

في حين نجد ابن عقيل (ت ٧٦٩هـ) يعطي توضيحا أكثر شكلية فيقول:

((اذا أعملت أحد العاملين في الظاهر واهملت الاخر عنه فاعمل المهمل في ضمير الظاهر والتزم الاضمار إن كان مطلوب العامل مما يلزم ذكره ولايجوز حذفه، كالفاعل وذلك كقولك (يحسن ويسئ ابناك) فكل واحد من (يحسن) و(يسئ) يطلب (ابناك) بالفاعلية ، فإن أعملت الثاني وجب أن تضمر في الاول فاعله ، فتقول (يحسنان ويسيئان ابناك) وكذلك إن اعملت الاول وجب الاضمار في الثاني ، فتقول: (يحسن ويسيئان ابناك) ومثله (بغى واعتديا عبداك) وإن اعملت الثاني في هذا المثال قلت: (بغيا واعتدى عبداك) ولايجوز ترك الاضمار فلاتقول: (يحسن ويسئ ابناك) ولا (بغى واعتدى عبداك)، لأن تركه يؤدي إلى حذف الفاعل، والفاعل ملتزم الذكر ، وأجاز الكسائي ذلك على الحذف ، بناء على مذهبه في جواز حذف الفاعل ، وأجازه الفراء على توجيه العاملين إلى الاسم الظاهر ، وهذا بناء منهما على منع الاضمار في الاول عند إعمال الثاني ، فلا تقول: (يحسنان ويسئ ابناك)) (٣٦).

يظهر مما قرره العلماء أن هناك تعددية في العامل ، وتعددية في المعمول، وهذه التعددية لاتمنع إعمال أي العاملين أو العامل ، ولكن الاختلاف بينهم يكمن في أولية هذه العوامل واخريتها.

ويتضح أن الكوفيين عندما يعملون الأخير ربما يقصدون من ذلك أن العامل الأول قد انتهى والعامل الثاني هو قيد الحركة، ففي (ضرب وأكرم زيد

عمرا)، فالضرب فعل حصل وانتهى ، والحديث أصبح في (أكرم) ، ولا خلاف في أن (زيد) قد قام بالفعلين معا، وهذا يمكن أن يقترب من البحث في الدلالة مع الحفاظ على بنية التركيب أو الصناعة النحوية ، على أن رأي البصريين هو إعمال الاول كما مر ، مع التسليم بقيام (زيد) بالفعلين ، ولكن الصنعة النحوية بادية في هذا الرأي مع عدم الاعتناء بالنظر إلى أولية العمل الذي قام به(زيد)، من منطلق أن النسق البنائي لمثل هذه الجملة لو قصدها المتكلم بلاشك أنه عارف لماذا قدم فعل على آخر، فالعرب عندما تقدم كلمة على اخرى وتقوم بنوع من الانزياح البنائي في تركيب الجملة كما في (في الدار رجل) أو (رجل في الدار) على سبيل المثال فإن في ذلك غاية أو مقصدا، ومثال (بغيا واعتدى عبداك) من حيث الدلالة يختلف عن المثال الأول وهو (ضرب واكرم زيد عمرا) لاختلاف دلالة العاملين، على أن (بغيا واعتدى عبداك) من الممكن أن تكون دلالتهما العامة واحدة .

وبغض النظر عن دلالة العوامل فإن رأي الكوفيين يكاد يكون أقرب إلى السياق الدلالي في أقل تقدير، لأنه أعطى اخر العوامل الحق في طلب المعمول.

إنّ النظر إلى النسق التركيبي يأخذ بمنهج التفريق بين دراسة اللغة بوصفها مادة للملاحظة والاستقراء والوصف بجعل نواحي الاشتراك المستحصله من الاستقراء قواعد ،وهذه القواعد لاينظر إليها بوصفها معايير يجب اتباعها ، وإنما تفهم بوصفها تعبيرات عن الوظائف اللغوية التي تؤديها الوحدات التي وقع عليها الاستقراء وبمنهج اتخاذ القاعدة سوطا مسلطا على النص فتصبح قانونا حتميا على المتكلمين حتى على أولئك الذين نشأوا في أحضان اللغة .

وأن عدم التفريق في هذا الجانب يجعل من اللغة بدلا من أن تكون مسألة تعارف اجتماعي تصبح مسألة تمرين في القياس والتدريب والجري وراء قواعد وقوالب تبعد اللغة عن وظيفتها الاجتماعية، فكل سلوك لغوي لابد أن يسير على وفق مفاهيم محددة في الوضوح والمطابقة وذلك لسد الحاجة اللغوية للمعنى الاجتماعي للغة من خلال الجمع بين محصلة الوضوح والمطابقة و النظر إلى المستوى الصوابي الذي تخضع له اللغة.

وعندما نخضع اسلوب التنازع إلى العرف الاجتماعي للغة ومقصدية المتكلم فإننا نقصد من ذلك أن طريقة قوعدة هذا ألاسلوب قد أضرت كثيرا بجماليته

، فالقاعدة لايمكن أن تكون جزءا من اللغة، وإنما هي جزء من المنهج الذي يرمي إلى دراسة اللغة ،فاللغة مسلك اجتماعي له وظيفة تحمل أشكالا لاقيمة لها إلا بمقدار ما يتعارف عليها المجتمع بوصفها رموزا للدلالة .
ومن هنا فالدّلالة التّركيبية ، دلالة الوظائف النحوية المُسنَدَة إلى وحدات التركيب أو مقولاته، مثل دلالة الفاعليّة ،ودلالة المفعوليّة ،ودلالة الإضافة،ودلالة الإتباع... ومجال الدلالة النحوية هو العلاقات القائمة بين الوحدات، فالنحو يبني علاقات تركيبية بين المفردات فتصير كلاً متماسكا تدل كل وحدة من وحداته على وظيفة نحوية مخصوصة ، ولكنها وظيفة مرتبطة بما قبلها وما بعدها داخل التركيب.
أما اللسانيات الحديثة فإنها تذهب إلى أن الكلمات لا معنى لها ، وليس لها إلا وظائفها . وهذا يعني أن علاقات الكلمة ضمن الخطاب مع الكلمات الأخرى في السلسلة الكلامية ، هي التي تحدد معنى الكلمة ، ولا معنى للكلمة خارج الخطاب .(٣٧)، وهذه النقطة قد أشار اليها الجرجاني(٤٧١ هـ) قبل أن يتناولها المحدثون وبذلك فانه قد فتح بابا جديدا لدراسة النحو، وأنكر على النحاة اهتمامهم بأحوال الإعراب والبناء من دون جوانب النحو الأخرى ، واتهمهم بالتكلف والتعسف ، إذ قال: ((وأما النحو فظننته ضربا من التكلف وبابا من التعسف وشيئا لا يستند إلى أصل ولا يعتمد فيه على عقل . وإن ما زاد منه على معرفة الرفع والنصب وما يتصل لذلك مما تجده في المبادئ فهو فضل لا يجدي نفعا ولا تحصل منه فائدة ... وأراء لو علموا مغبتها وما تقود إليه لتعوذوا بالله منها ولأنفوا لأنفسهم من الرضا بذلك)). (٣٨)
لذلك فأن التركيب الذي يصل إلى حد التنازع الدلالي اقتضته مقصدية المتكلم التي تنزع إلى التجدد والتطور، فاللغة تمتلك القدرة على وضع أنظمة إبلاغية جديدة داخل النظام اللغوي العام ، وذلك من خلال النظام المبني على مجموعة من العلائق الدلالية مع ربط الانسجام التركيبي القائم بين مختلف أنظمتها اللغوية ، فدلالة المعمول لايمكن تصورها على أنها دلالة جديدة تنفصم كليا عن العامل ، وإنما يبقى المجال الدلالي للفظ يرتبط بالمجال الدلالي للتركيب ، فكل التحولات داخل نظام اللغة تبقى معقودة بنمط تركيبي يفسر المعنى العام .

والعلاقة التي تربط الدلالة الحقيقية العامة لاتخرج عن التركيب في الانساق الدلالية العامة التي تربط الدال بمدلوله ، فالبحث عن التنازع بشقيه هو بحث في المعنى ، إذ إنَّ العامل الأول يقود إلى المعنى، وهو الدلالة الحقيقية ، والانساق الدلالية التي حددها العلماء هي : (العامل الاول ، العامل الثاني ، والمعمول) ويمكن أن نلمس هذه الدلالات في التركيب كصورة دلالية عامة يمكن أن يؤخذ بدلالته التركيبية أو دلالته المفردة .

وتقدم أن العامل إذا كان اسماً ظاهراً هو للأقرب عند البصريين، وللأسبق عند الكوفيين مع ترجيح الوجه الآخر عندهما معاً باتفاق.. ولكن مَنْ يعمل إذا كان في الفعل ضمير؟ يقول سيبويه: فإن قلت: «ضربت وضربوني قومك» نصبت «قومك» إلا في قول من قال «أكلوني البراغيث» أو تحمله على البدل فتجعله بدلاً من المضمر كأنك قلت: «ضربت وضربوني ناس بنو فلان»(٣٩) وعلى هذا الحد تقول: ضربت وضربني عبد الله وتضمر في «ضربني» كما أضمرت في (ضربوني) فإن قلت (ضربني وضربتهم قومك) رفعْتَ لأنك شغلت الآخر فأضمرت فيه، فكأنك قلت: ضربني قومك وضربتهم على التقديم والتأخير إلا أن تجعل ههنا البدل كما جعلته في الرفع، فإن فعلت ذلك لم يكن بدّ من «ضربوني..»

وإذا قلت: «ضربوني وضربتهم قومَك» جعلت القوم بدلاً من (هم) لأن الفعل لابد له من فاعل، والفاعل ههنا جماعة، وضمير الجماعة الواو(٤٠) وكذلك تقول: (ضربوني وضربت قومَك) .

إن ذلك يدل على سهولة معرفة إعمال الفعل وتقدير الثاني، والدليل الضمير الذي وقع فاعلاً، أو مفعولاً فحدد إعراب الجملة كالتاء في ضربت والواو في ضربوني في (ضربت وضربوني قومك) وكذا «الياء» وهم في (ضربني وضربتهم قومك)..

لقد أكثر سيبويه من الأمثلة التي دخل فيها الضمير على الأفعال، ووجّه عمل العوامل بحسب ما يقتضيه التنازع، ويلحظ تجويزه لعدد من الوجوه حتى القبيح، فقد جوز «ضربني وضربت قومُك» فقال (فإن قلت ضربني وضربت قومُك فجائز وهو قبيحٌ)(٤١). وأضاف: (ولا بد من هذا لأنه لا يخلو الفعل من مضمر مظهر مرفوع من الأسماء)(٤٢).

يتضح من ذلك التكلف في صناعة الجملة للتطبيق على فكرة من التنازع، ومن هذا الباب العامل الذي أهمل ولم يسلّط على الاسم الظاهر كقولنا: أعطى وسألتُ اللهَ.. ففي «أعطى» ضمير مفسّر بما بعده، وهذا أجازه البصريون ولم يجزه الكوفيون تجنباً لإضمار قبل ذكر المفسّر، لكن العرب استعملت مثله، قال رجلٌ من فصحاء طيئ: (٤٣)

جفوني ولم أجفُ الأخلاء إنني
لغير جميل من خليلي مهمل

فتقدمت الواو في (جفوني) و (النون) في (هويننني) على مفسريهما، فعُلم أن ذلك وأمثاله جائز. وفي الضمير المتصل فإن كان مرفوعاً نحو «ما ضرب وما أكرم إلا أنا» وكذا الظاهر الواقع هذا الموقع نحو «ما قام وما قعد إلا زيد» فلا يجوز أن يكون أيضاً من باب التنازع على الوجه الذي التزمه البصريون، وهو أن الأول إذا توجّه إلى المُتنازع بالفاعلية وألغيته فلابد أن يكون في العامل الملغى غيره موافق للمُتنازع.. »(٤٤) وأما إذا كان المتنازع فيه ضميراً منفصلاً منصوباً نحو (ما ضربت وما أكرمت إلا إياك) جاز أن يكون من باب التنازع، وتكون قد حذفت المفعول مع (إلا) من الأول مع إعمال الثاني، أو من الثاني مع إعمال الأول إذ المفعول يجوز حذفه بخلاف الفاعل، وكذا المجرور والمنصوب المحلّ نحو «قمت وقعد بك)(٤٥)

ويجوز عند الرضي أن يتنازع عاملان في المضمر المنفصل والمجرور ولا سيما إذا تقدم ذلك الضمير على العاملين نحو (إياك ضربت وأكرمت)(٤٥٦).

إن دلالة الضمير ذي العلاقة الجزئية تعبر عن دلالة التضمن التي يكون فيها المعمول محتوى ومتضمنا لما يريده العامل ،وإذا كان التركيب ذا علاقة كلية فهو إشارة كذلك الى دلالة الضمير العائد ، ولكن في اتجاه عكسي كما في (قام وقعد) .

إنّ إعمال الضمير في اسلوب التنازع يعد مبحثا كبيرا في علم الدلالة، إذ فيه تبرز توسعية النظام اللغوي وانفتاحه على كل الدلالات ، ومطاوعة اللغة لاساليب التعبير التي يفرضها التركيب ، ويتم في صلب النظام اللغوي

استحداث دلالات جديدة تحافظ على نقل الرسالة الابلاغية وهي غاية ما يرمي إليه المتكلم .
فالمفهوم الدلالي لاسلوب التنازع يمكن أن يخضع لبنية التركيب بالنظر إلى الشكل الظاهر واستنباط المعنى الدلالي على وفق المعنى السلوكي الذي قصده المتكلم من دون حجب الرؤية التصورية للاستنباط، فـ(قام وقعد زيد) -على سبيل المثال- يمكن أن يكون المعمول (زيد) من نصيب العاملين معا ، من خلال رؤية المتكلم (لزيد) عند قيامه بالفعلين معا وحصر الفعل الحركي باخر فعل قام به مع قيامه حتما بالفعل الاخر.
فلايجوز تقييد المعمول بآنية العامل، وخنق الفسحة الزمنية لتوارد الافعال، لما لذلك من خروج واضح عن مقصدية المتكلم ، وحصر الاستنباط في تقنين يأخذ الكثير من عفوية وسليقة التركيب اللفظي.
ومثل ذلك ينطبق على قولهم: (بكى وضحك زيد)فالبكاء والضحك ينصبان على (زيد) مثل القيام والقعود ، فالمعنى يعطيهما الحق في احتضان (زيد) هذا المعنى،ويحاول الشكل أو التركيب الذي يخضع للقواعد أن يسلب أحدهما ويحصر المعمول في عامل واحد ،مع أن كلا العاملين يخضعان للمعمول ، ناهيك عن تناقض معنى العاملين.
لذلك التركيز على قواعدية الالفاظ المفردة قد يقود إلى حصر المعمول في عامل واحد، ولكن البحث عن إعراب المفردات إنما هو في حقيقته وسيلة للوصول إلى معنى التركيب بالكامل ، ومعنى التركيب بالكامل في أمثلة التنازع لاينهض باجتزاء المفردات مالم يراع التركيب في ضوء دلالته العامة المتمثلة بالجملة ، فإذا حصرنا ذلك –مثلا- في جانب البكاء فقط يسقط عن (زيد) مظهر الضحك ومثله إلقيام والقعود على أن المظهر العام للتركيب يعطي دلالة للفعلين معا ،بمعنى أدق أن (زيد) قام بالفعلين معا، وبغض النظر عن أنهما كانا دفعة واحدة أو بعد فاصلين زمنيين قصيرين .
فالتركيب النحوي يبدأ من المفردات النحوية من خلال تقطيع الجملة إلى عناصرها المكونة لها ، ليقوم بعملية الاعراب التي هي مقصد النحوي من ثم إلى صحة التركيب ،أو قد يخضع التركيب لمفاصل العملية الاعرابية وتصنيفاتها ليصل إلى صحة التركيب ،فهي عملية تلازمية على أن المعنى العام أو الباحث عن الدلالة العامة ينطلق من الجملة ليصل إلى معنى السياق

التركيبي ، فهي حلقات تكمل سلسلة لابد من تقلدها لمعرفة المعنى، وهذا فيما يبدو سيجعل من التركيب الجاف قاصرا في الوصول للمعنى العام من دون مراعاة الجانب الدلالي ونفسية المتكلم ومقصديته وغرضه من المنطوق، وهذا لايعني الغوص في أعماق المتكلم بقدر ماهو مراعاة للجوانب المحيطة بالكلام المراد تحليله ودراسته .

الخاتمة

من المعلوم أن اللغة قد تخضع لقياسات العلماء على وفق مايقومون به من استقراء لظواهر ومظاهر اللغة ، سواء أكان استقراء تاما أم أستقراء ناقصا، في محاولة لكشف نظام هذه اللغة وجوانب تفرعاتها ومداخلها، بحيث لاتقف عند حد الوصف ،وإنما تتعداه لتقنين أساليب اللغة في إطار قوانين صارمة تصل إلى حد تصويب وتخطئة من يحاول الخروج عن هذه القوانين والنسق التراتيبي لها ،أو ما يصطلح عليه علميا (النحو)، وما يتفرغ عنه من موضوعات تتخللها أبواب وفصول يجعل الدارس يسير باتجاه تقنين كلامه مشدودا إليها، وأسيرا لها ،بحيث تتحرك ملكه إبداعه في ظل هذا النظام الصارم ،وبلاشك أن هذه القواعد مستنبطة من كلام العرب الذي تكلموا به بحسب سليقتهم الخالية من أي تعقيد، لأن اللغة ملك المتكلمين لاملك العلماء، وإنما هدف العالم أو الدارس هو قراءة أساليب المتكلمين ، ومحاولة تفسيرها ، وربطها بقواعد ليسير عليها كل من يريد محاكاة ومجاراة كلام الأولين ، فهي قواعد اجتهادية، ولكنها مبنية على أسس مستقاة من كلام العرب ، وفي ضوء ذلك لايعني أن ينكب عليها الدارس من دون سبر أغوارها وإعادة دراستها على وفق السليقة العربية الأولى وماترمي إليه من دلالة، بوصف اللغة وسيلة وليست قانونا ، وهذه الوسيلة مهمتها إيصال المعنى من المتكلم إلى السامع ليتفاهم الناس بها ، فهدفها المعنى والياتها القواعد .

لذلك فموضوعات النحو العربي خضعت لقواعد انتابها الغموض وانتابها التعقيد، بحيث لم تراع الجانب المعنوي في إطار البحث النحوي الصارم، مع أن هناك محاولات للبلاغيين لربط المعنى بالقواعد ،وتبين من خلال البحث والدراسة أن اسلوب التنازع في العربية بوصفه أحد المواضيع التي خضعت لقواعد النحاة قد يكون اسلوبا بلاغيا وجماليا إذا تم مراعاة الجانب الدلالي والمعنوي في دراستهم ،من دون التقيد بالجانب الشكلي الذي قد يحد من جمالية هذا الاسلوب.

وتبين كذلك أن النحاة قد أضافوا ما لم يكن في خلد المتكلم ، واثقلوا الموضوع بتفرعات كادت تؤدي إلى عزوف الدلاليين عن الخوض فيه، فهو اسلوب جمالي قصده المتكلم لايصال غايات ابلاغية جمالية ، وهو لايتحمل إثقاله بتفرعات وتمنطقات تخرجه عن مقصديته ، فضلا عن أن

التطرف في رفض كل شيء ينتابه التعقيد يعد أمرا غير مقبول في دراسة أي علم، لأن كل علم يخضع للتعقيد وللتبسيط ، وكل مافي الامر هو الرجوع إلى جوهر المادة المراد دراستها للوصول إلى نتائج تتناسب مع حجم الظاهرة ، وحجم الاسلوب ، وقدرته على استيعاب التنظيرات التي تدور حوله.

لذلك فإنّ التنازع اسلوب عربي تكلمت به العرب ، غير أنه تعرض للمبالغة والتعقيد على أيدي الدارسين قديما وحديثا، وذلك بسبب ابتعادهم عن استحضار الجانب الدلالي ومقصدية الناطق الأول لهذا الاسلوب من خلال دراسة الشواهد التي وصلت إلينا. وحاولت هذه الدراسة أن تبحث عن جمالية الأسلوب مع مراعاة الشكلية التركيبية، فضلا عن أنها حاولت أن تفتح الباب لدراسة هذا الموضوع والموضوعات النحوية الاخرى على وفق المقصدية المستنبطة من جوهر اللغة التي هي وسيلة للتفاهم والتخاطب بين المتكلمين.

الهوامش

١. لسان العرب:- م ٨ / ٣٥٢ .
٢. مختار الصحاح: ٦٥٤ .
٣. الكتاب ، ١ / ٧٣
٤. المقتضب ٣ / ١١٢
٥. شرح قطر الندى وبل الصدى:، ص٢٢
٦. النحو الوافي ٢ / ١٨٧ وما بعدها
٧. شرح قطر الندى ٢٢١ ومابعدها ، المقتضب ٣ / ١١٢ .
٨. ديوان علقمة الفحل ص١١٢
٩. كتاب الرد على النحاة . ص ٩٤-٩٩
١٠.شرح التسهيل . ٢ / ١٧٠
١١.الكافية في النحو ١ / ٧٠
١٢.النحو الوافي ٢ / ٢٠١
١٣.الانصاف في مسائل الخلاف: ص٣٩ ، شرح قطر الندى ص٢٢٢
١٤.شرح قطر الندى ص ٢٢٢
١٥. ديوان امرى القيس ص٢٩
١٦.شرح قطر الندى ص ٢٢٢
١٧.نظرية العامل في النحو العربي: ص ٢٠
١٨. النحويون والقران : ص ١٥٩ وما بعدها .
١٩.نظرية العامل في النحو : ص٥٠
٢٠.الاصول في النحو: ص ١٣١
٢١.الايضاح في علل النحو: ص٦٥ .
٢٢.الكتاب ١ / ٧٤
٢٣.المقتضب ٣/ ١٢٣
٢٤.المرجع نفسه ٣/ ١٢٧
٢٥.شرح التسهيل ٢ / ١٦٦
٢٦.الكتاب ١ / ٧٣
٢٧.المصدر نفسه ١ / ٧٥ ديوان قيس بن الخطيم ٢٣٩.
٢٨.الكتاب ١ / ٧٥

٢٩.ديوان الفرزدق ٢ / ٣٠٠ ، والكتاب ١ / ٧٥
٣٠.المقتضب ٤ / ٧٢
٣١.المرجع نفسه ٤ /٧٢
٣٢.المرجع نفسه ٤ / ٧٢
٣٣ .المرجع نفسه ٤ / ٧٢
٣٤.صحيح ابن خزيمة /كتاب الصلاة/ ص١٠ الحديث رقم ٥٧٦
٣٥.شرح قطر الندى ص ٢٢٢ -٢٢٣ .
٣٦ .شرح ابن عقيل :ص ٤٩٧- ٤٩٨
٣٧.علم الدلالة : ص٥٤ وما بعدها
٣٨. دلائل الإعجاز:ص ٧-٨
٣٩.الكتاب ١/ ٧٨
٤٠.الكتاب ١/ ٧٩ وما بعدها
٤١.المرجع نفسه ١/٨٠
٤٢.المرجع نفسه ١/٨٠
٤٣.شرح الكافية ٢/ ٦٤٥
٤٤.المرجع نفسه ٢ /٦٤٦
٤٥.المرجع نفسه ١/ ٢٠٣
٤٦.المرجع نفسه ١/ ٢٠٣

المصادر والمراجع

١. الأصول في النحو: إبو بكر بن السراج(ت ٣١٦ هـ) . تحقيق عبد الحسين الفتلي بيروت ط٣ ،١٩٨٨م .
٢. الإنصاف في مسائل الخلاف: أبو البركات الانباري(ت ٥٧٧ هـ) تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ١٩٨٢ م
٣. الايضاح في علل النحو: أبو القاسم الزجاجي(ت ٣٣٧ هـ) تحقيق مازن مبارك - دار الكتب العلمية – بيروت(د.ت)
٤. تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا مع نهج تجديده د. شوقي ضيف ط٢ دار المعارف ١٩٨٦
٥. دلائل الإعجاز: عبد القاهر الجرجاني: (ت ٤٧١ هـ) تحقيق السيد محمد رشيد رضا /دار المعرفة ،بيروت(د.ت)
٦. ديوان امرى القيس/تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم ،دار المعارف بمصر ط٣، ١٩٦٩م.
٧. ديوان ابن الخطيم تحقيق د.ناصر الدين الاسد، دار العروبة- مصر١٩٦٢.
٨. ديوان علقمة الفحل / شرح الأعلم الشنتمري (ت٤٧٦ هـ) ،تحقيق لطفي الصقال ودربة الخطيب، راجعه فخر الدين قباوة،دار الكتاب العربي –حلب ط١ ،١٩٦٩ م.
٩. شرح ابن عقيل : بهاء الدين بن عقيل(ت ٧٦٩ هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٢، ١٣٨٣، طهران.
١٠. شرح التسهيل .ابن مالك (ت ٦٧٢ هـ) عبد الرحمن السيد : مكتبة الانجلو المصرية (د.ت)
١١. شرح ديوان الفرزدق ،عبدالله الصاوي، ط/١٩٧٦
١٢. شرح قطر الندى وبل الصدى: ابو محمد جمال الدين بن هشام الانصاري (ت ٧٦٦ هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد . توزيع مكتبة ذوي القربى ط٣ ، ١٤٢٦
١٣. صحيح ابن خزيمة /ابو عبد محمد اسحاق بن خزيمة النيسابوري (ت ٢٢٥ هـ) ،تحقيق د.محمد مصطفى الاعظمي،المكتب الاسلامي –بيروت،١٩٧٠م.
١٤. علم الدلالة : د.احمد مختار عمر / عالم الكتب ،القاهرة ط ٥ /١٩٩٨

١٥. الكافية في النحو . شرح رضي الدين الاستراباذي (ت ٦٨٨ هـ) دار الكتب العلمية بيروت ١٩٧٥
١٦. كتاب الرد على النحاة . ابن مضاء القرطبي (ت ٥٩٢ هـ) تحقيق د.شوقي ضيف ط٣ دار المعارف – القاهرة(د.ت)
١٧. الكتاب لسيبويه . ابو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠ هـ) تحقيق عبد السلام محمد هارون مكتبة الخانجي ط ٣ القاهرة ١٩٨٨،
١٨. لسان العرب:- ابن منظور (ت ٧١١ هـ) دار صادر –بيروت ١٩٦٨.
١٩. مختار الصحاح: الامام محمد بن ابي بكر عبد القادر الرازي (ت ٦٦٦ هـ) المكتبة الاموية –بيروت (د.ت)
٢٠. المقتضب : ابو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥ هـ) تحقيق محمد عبد الخالق عضيمه عالم الكتب بيروت (د .ت)
٢١. النحو الوافي: عباس حسن ، دار المعارف – مصر (د.ت).
٢٢. النحويون والقران : د.خليل بنيان الحسون ،مكتبة رسالة المدينة-عمان – الاردن ، ٢٠٠٢،
٢٣. نظرية العامل في النحو العربي وما يعمل عمل الفعل ..عماد امام محمد سرحان ،مكتبة الاداب /القاهرة ،٢٠٠٧